

البارادوكس الصناعي في العراق

الجديد

القسم الثالث

سلام كبة*

- ◆ التصنيع وثورة 14 تموز
- ◆ الصناعة في العراق 1963 – 2003
- ◆ الصناعة بعد عام 2003
- ◆ القطاعات الصناعية الخاص والمختلط
- ◆ القطاع التعاوني
- ◆ الفساد في القطاع الصناعي
- ◆ الصناعات الاستخراجية
- ◆ الصناعات التكريرية اساس الصناعات التحويلية
- ◆ الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والبلاستيكية
- ◆ الصناعات العسكرية
- ◆ الصناعات الانشائية والاسمنت والزجاج والسيراميك
- ◆ الصناعات الغذائية والزراعية
- ◆ الصناعات الورقية
- ◆ صناعات الغزل والنسيج والالبسة والجلود والسكائر
- ◆ والشخاط
- ◆ الصناعات المعدنية (الهندسية والميكانيكية)
- ◆ الصناعات الكهربائية
- ◆ صناعات الاتصالات والبرامجيات
- ◆ الصناعات الدوائية

- ◆ المشاريع الصغيرة في العراق
- ◆ تطور الطبقة العاملة العراقية
- ◆ التلوث البيئي في القطاع الصناعي
- ◆ ملاحظات تقييمية
- ◆ المصادر

● الصناعات الاستخراجية

يعتمد الاقتصاد العراقي اساسا على النفط، واقتصاده نفطي في المقام الاول يتميز بوجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام تضع العراق بالمرتبة الثالثة عالميا، واحتياطات كبيرة من الغاز، وميزة تنافسية متمثلة بانخفاض كلف الاستخراج مقارنة بالدول الأخرى المنتجة للنفط، وحاجة كبيرة غير مغطاة الى المنتجات النفطية محليا، وخبرة تمتد لحوالي 80 عاما في العمليات النفطية، وبنى ارتكازية اساسية وامكانيات لتطويرها وخاصة في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام.

والعراق من الدول المؤسسة لأوبك بدأت صناعته منذ عام 1925. وقد بدأ الانتاج في حقل كركوك بعد عامين من ذلك التاريخ وتوالي في الحقول الأخرى. وقبل التأميم عام 1972 اتبعت شركات الامتياز النفطي العاملة سياسة معاقبة العراق بالحد من انتاجه والتقليل من حصته في الاسواق العالمية. وبالرغم من الحظر الذي تعرض له العراق عام 1990، الا ان العائدات الاجمالية للصادرات النفطية العراقية قدرت عام 2000 بأكثر من 20 مليار دولار، ونتاج العراق حتى قبل الغزو ما لا يقل عن مليوني برميل يوميا وطاقته التكريرية فاقت 500 الف برميل/اليوم عن طريق 12 مصفاة.

وعليه، النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العراق، وقد امتلكت عائدات النفط التأثير المباشر على ديناميكية الاقتصاد العراقي منذ خمسينيات القرن المنصرم، وهي اساس التمويل الاستثماري والصرفيات الحكومية، وتوفر العملة الصعبة اللازمة للايرادات والبرامج الانمائية والنقد الضروري لحيوية الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي يحتل فيه العراق المركز الثاني في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، وحتى الاول بفضل الاكتشافات النفطية الجديدة (يقدر الاحتياطي العراقي المؤكد بحوالي 120 مليار برميل، ممثلا 10% من الاحتياطي العالمي، ويأتي ثانيا بعد المملكة العربية السعودية التي تستحوذ على ما لا يقل عن 25% من الاحتياطي العالمي قبل الاكتشافات الاخيرة).

ومثلما ان امن الطاقة بالنسبة لغالبية الدول الصناعية، مرادفاً لتأمين الوصول الى امدادات الوقود الخارجية بأسعار معقولة فان امن الطاقة للدول المنتجة للنفط

ومنها العراق يظل الحماية الطبيعية ونقل النفط الى السوق بأسعار معقولة. ويهتم الجانبان، المستهلكون والموردون بالأحداث التي يمكن ان تعرض امن النفط الطبيعي للخطر وامكانية توصيله للاسواق وتسعيه. وعموما ستستمر الهيدروكربونات في تلبية الجزء الاكبر من الطلب العالمي في العقود المقبلة وان كان هناك تحول كبير يأخذ مجراه مع تزايد نسبة الغاز في اجمالي انواع الطاقة.

معدلات انتاج النفط العراقي للفترة 1950 - 2006 (مليون برميل/اليوم)

الفترة الزمنية	متوسط انتاج النفط
1963 - 1950	0.71
1976 - 1964	1.5
1981 - 1976	3.2
1987 - 1982	1.36
1990 - 1988	2.7
1996 - 1991	0.57
2002 - 1997	2.4
2006 - 2003	1.5

احصائيات النفط العراقي اعوام 1990 - 2010

السنة	اجمالي الانتاج السنوي (مليون طن متري)	المعدل اليومي للانتاج (مليون برميل/اليوم)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل/اليوم)
1990	109.623	2.222	1.694
1991	25.862	0.524	0.039
1992	52.035	1.052	0.060
1993	50.074	1.015	0.059
1994	50.947	1.033	0.060
1995	52.382	1.062	0.064
1996	56.786	1.148	0.092
1997	73.870	1.498	0.717
1998	106.970	2.169	1.568
1999	125.354	2.541	2.080
2000	128.655	2.601	2.057
2001	127.535	2.586	2.016
2002	109.838	2.227	1.621
2003	76.6	1.500	1.000
2004	100.4	2.000	1.500
2005	92.7	1.900	1.400
2006	96.4	2.000	1.500
2007	100.30	1.600	1.640
2008	112.80	2.287	1.855
2009	115.23	2.336	1.906

1.890	2.358	116.310	2010
ملاحظة : الطن المتري = 7.4 برميل			

توزيع الاحتياطي النفطي عام 2013				
منطقة التشغيل	عدد الحقول	الاحتياطي مليار برميل	انتاج عام 2010 (الف برميل/اليوم)	امكانيات الانتاج (الف برميل/اليوم)
حكومة اقليم كردستان	6	2	15	375
شركة نفط الشمال	32	21	770	1300
شركة نفط الوسط	77	13	10	680
شركة نفط ميسان	10	8	110	820
شركة نفط الجنوب	25	69	1455	10050
الاجمالي	100	113	2360	13225

تحسن نسب استخراج النفط في المكامن المكتشفة حديثاً مع التقدم التكنولوجي تجعل كميات النفط التي يمكن استخراجها في المستقبل تقدر بأكثر من 360 مليار برميل، وهذا يكفي للاستمرار بمعدل الانتاج بالطاقة المتاحة حالياً لمدة ثلاث قرون ونصف. ويتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن اصل حقوله النفطية الاربعة والسبعين المكتشفة والقائمة عام 2006 لم يتم استغلال الا 15 حقلاً بحسب خبراء قطاع النفط. ويساهم القطاع النفطي بشقيه الاستخراجي والتحويلي التكريري بتمويل 95% من الموازنة الاتحادية للبلد، وساهم بنسبة 27% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2007 بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988، وخلق 55.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بالاسعار الجارية، وتوليد اكثر من 95% من اجمالي القيمة المضافة بالاسعار الجارية في القطاع الصناعي لعام 2008، و انتاج 76% من اجمالي حاجة العراق الى المشتقات النفطية (البنزين، زيت الغاز، النفط الابيض) والبالغة 40467 متر مكعب/اليوم و 68% من الحاجة الى مادة الغاز السائل! ويعمل فيه اكثر من 100000 منتسب!

ان عدم تأمين الحاجة الكلية من المنتجات اعلاه يعزى الى عدم انشاء مصافي لتكرير النفط ذات طاقة كبيرة منذ اعوام غير قليلة وحتى الان، وان جميع مصافي النفط القائمة في البلد تتميز بقدمها، مما اثر على طاقاتها الانتاجية.

تقدر منافذ التصدير الحالية (الميناء ان البحريان والأنبوب المار بالسعودية والأنبوب السوري والأنابيب المارة بتركيا) على تصدير حوالي ستة ملايين برميل /يوم، ولن يكون هذا دون الحاجة الى الاستثمارات في الصيانة وتوسيع طاقات الخزن الحالية. الا ان منشآت النفط العراقي التي يعمل فيها 70 الف فرد عانت من الدمار خلال الحروب الصدامية والقصف الجوي للمصافي ومحطات الضخ والتجميع، والانتقاعات المستمرة للصادرات اثناء برنامج النفط مقابل الغذاء وتفجير انابيب النفط فترة الاحتلال الاميركي. وتكلفة اعادة بناء البنية التحتية

لصناعة النفط العراقي تتراوح بين 30 - 40 مليار دولار، ومستشارو الحكومة العراقية قدروا هذه التكاليف عام 2007 ب 75 مليار دولار!

لا يخفى على احد ان مسيرة العراق للسيطرة على موارده النفطية تقدمت في سياق سلسلة طويلة من الجهود الوطنية: القانون رقم 1961/80، إنشاء شركة النفط الوطنية العراقية (1964)، وتأميم شركة نفط العراق (1972) وتصفية الامتيازات النفطية الأجنبية.. ان النجاح الذي حققته شركة النفط الوطنية العراقية I.N.O.C. في لارة قطاع النفط العراقي قدم مثالا رائداً على قدرة الشعوب في السيطرة على مواردها الوطنية واستغلالها بنجاح وانهاء دور الشركات الاحتكارية. وهذا يمكن أن يفسر لماذا اقدمت سلطة الاحتلال كخطوة اولى في توجيهها نحو اعادة السيطرة على الموارد النفطية العراقية تصفية ممتلكات شركة النفط الوطنية العراقية المنحلة - رمز الاستقلال الوطني العراقي..

النفط عامل مهم في الحد من التبعية لكنه وشم بالإهدار وسوء ادارة العوائد وتبيد الموارد على السلع الاستهلاكية في التنمية الانفجارية الصدامية ومشاريع التنمية الكبرى ومشاريع الأبهة والتسلح والكوارث، وضعت بلادنا في صدارة البلدان النامية مديونية واشد تبعية للنظام العالمي الجديد بالوصاية المالية الدولية والاحتلال، ووجهت اقتصادياتها وتجارة العراق الدولية وطابع العلاقات بين الأسعار والأجور والرواتب لاعادة إنتاج أوضاع التخلف والتبعية من خلال عمليات السوق الاعتيادية وخلقت عماء السوق. هل تجاوز الحكام الجدد هذه الاوضاع المأساوية؟! النفط العراقي اليوم من الناحية الفعلية هو تحت سيطرة الشركات الاحتكارية!

تعاني صناعة النفط اليوم من مشكلات فنية في مكامن وحقول نفط الرميلا والزبير في البصرة، وفي كركوك، ومنها ارتفاع نسبة الماء في النفط المنتج بسبب تدهور منشآت خفض الماء وعدم اصلاح الابار او حفر آبار جديدة، ومن فقدان اساليب القياس والضبط للكم والنوع اي عدم وجود العدادات الضرورية في كثير من المواقع التي ينتقل بها المنتج سواء داخل المواقع النفطية او في مواقع الاستلام والتصدير. وتعاني معظم العدادات من الاعطال لقدمها ومن سهولة التلاعب بها(لا توجد منظومة تحكم متكاملة للقياس على مستوى القطاع النفطي)، كما لا تتوفر في كثير من المواقع اجهزة الفحص المختبرية للتأكد من المنتج من حيث النوعية واكتشاف التلاعب وتغيير المواصفات بالخلط وغيره. ولا يوجد نظام مطابقة فعال ودقيق وسريع بين شركات القطاع النفطي المستلمة والمرسلة، وحتى بين مواقع الشركة الواحدة. كما يعاني القطاع النفطي من قدم التكنولوجيا المستخدمة في بعض المنشآت النفطية وبالأخص تكنولوجيا استخراج وعزل الغاز المصاحب!

ويعاني القطاع النفطي من تقادم شبكات انابيب النقل وبالأخص الخط الاستراتيجي، عدم كفاية منصات التصدير في الموانئ العراقية لمواجهة اية تطورات في الانتاج والتصدير. ويعاني من محدودية السعة التخزينية وطاقات النقل وانسيابيته عبر منظومة شبكة خطوط الانابيب، وهما ركيزتان مهمتان لعمليات الانتاج والتوزيع والتصدير! وادى تضرر كثير من الخزانات والمستودعات وخطوط

الانابيب خلال الحروب وما تلاها واستيراد كميات هائلة من المنتجات الى ظهور مشكلة في التخزين اربكت خطط الانتاج والتوزيع والتصدير!

البنية التحتية في القطاع النفطي اوائل عام 2013

الموانئ	اعمال التطوير	الحالة الراهنة	سعة النقل الف برميل/اليوم	السعة المؤثرة الف برميل/اليوم
البصرة	خطط لاضافة 3.2 مليون برميل/اليوم	فعال	1600	1300
خور العمية		فعال	700	200
خطوط التصدير	مناطق النقل	الحالة الراهنة	سعة النقل الف برميل/اليوم	السعة المؤثرة الف برميل/اليوم
IPSA	العراق - العربية السعودية	مغلق	1650	0
العراق - تركيا	كركوك - جيهان	فعال	1600	1000
الوقود الثقيل عبر تركيا	مجنون - تركيا	مقترح	1500	0
العراق - سوريا	حديثة - سوريا	مقترح	1250	0
العراق - تركيا	حديثة - ITIA depot - تركيا	مقترح	1000	0
العراق - سوريا - لبنان	كركوك - بانياس - طرابلس	مغلق	700	0
العراق - الاردن	حديثة - العقبة	مقترح	500	0
خطوط نقل النفط داخل العراق	مناطق النقل	الحالة الراهنة	سعة النقل الف برميل/اليوم	السعة المؤثرة الف برميل/اليوم
الاستراتيجي	حديثة - الرميلة - البصرة	استخدام محدود	800	200

شكل تخريب انابيب النفط ما نسبته 55% من مجمل عمليات تخريب القطاع النفطي (قدر عدد الهجمات على مواقع وانابيب النفط والغاز العراقي بـ (391) في الفترة بين نيسان 2003 الى كانون الثاني 2007. وبسبب مهاجمة انابيب النفط توقف التصدير من كردستان العراق مدة 651 يوماً اي 72% من مجموع الفترة

منذ 2004 حتى النصف الاول من 2006). كما فشلت برامج الصيانة والتصليح التي اطلق عليها R10I, R10II من جانب الجهات الاميركية - وبتمويل منها- في تحقيق النتائج المرجوة.

شملت عمليات تخريب القطاع النفطي الاعتداء المباشر على منظومة رأس البئر (WELL HEAD) ووضع متفجرات في مواقع الآبار كما حدث بحقل خباز التابع لشركة نفط الشمال، وتخریب الانابيب الناقلة للنفط ومنظومة الماء الصناعي المنتشرة بالحقول المنتجة او المراد تطويرها مما ادى الى تأخر عمليات الحفر والصيانة!

ومن المعوقات الاخرى النقص في اعداد العمالة الماهرة المختصة ذات الخبرة، قلة التخصيصات الاستثمارية المالية التي لم تتجاوز اعوام 2007 – 2009 عن 35% من الاحتياجات المقدرة في الاستراتيجية الوطنية للسنوات 2007 – 2010، عدم امكانية تلبية المتطلبات البيئية بالنسبة للمصافي القديمة واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يؤثر سلبا على البيئة، استمرار تقديم دعم كبير للمنتجات النفطية رغم تخفيضها في السنوات الاخيرة مما يؤثر على كفاءة اداء نشاط التصفية والتكرير.

معامل استهلاك الطاقة في العراق (حصيلة تناسب معدل النمو في استهلاك الطاقة ومعدل عموم النمو الاقتصادي في فترة زمنية قصيرة) مرتفع دون انصاف "بين 1 و 2"! وبينما يعكس هذا المعامل (Factor) انسجام الطلب الاستهلاكي للطاقة مع نمو الدخل القومي فان ارتفاع هذا المعامل يترك الآثار الضارة على التنمية الاقتصادية! وتتجه مؤشرات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثورة المعلوماتية عادة نحو تحسين معدلات الاكتفاء الطاقوي وتطوير اعمال استخراج النفط والغاز الطبيعي والتصفية الوقودية ومعالجة تحويل المصادر الوطنية للطاقة الى اشكال وقودية جديدة مفيدة وتطوير مصادر الوقود غير الناضب وتحسين ميزان المدفوعات والتبادل التجاري الخارجي.

الى ذلك، بلغت احتياطات الغاز العراقي المؤكدة نحو 112 تريليون قدم مكعب، وهو بهذا يمتلك 8.1% من الاحتياطي العالمي المؤكد للغاز الطبيعي. وتراجع انتاجه واستهلاكه من 865 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الجاف عام 2002 الى ما يقرب من 480 مليون قدم مكعب يوميا عام 2008، ولا زال يبدد ويحرق اكثر من 28 مليون متر مكعب (500 مليون قدم مكعب/يوم) من الغاز/يوم تكفي لانتاج اكثر من 4000 ميكاواط من الطاقة الكهربائية على اقل تقدير!

احصائيات الغاز الطبيعي 2003 – 2007) وفق المصادر

المحايدة

(مليون متر مكعب)

السنة	الانتاج	المستهلك	المرسل	المعاد	الانكماش
-------	---------	----------	--------	--------	----------

	حقنه	للحرق		الكلي	
800		7140	1560	9500	2003
1000	500	8000	1000	10500	2004
1200	800	7900	1450	11350	2005
3050	800	6600	1450	11900	2006
4752	763	6621	1460	13596	2007
2160	716	7252	1384	11369	المعدل السنوي

**كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق
وفق الاحصاءات الحكومية
للسنوات 1989 - 2009 (مليون متر مكعب قياسي)**

السنة	المنتج	المستهلك	المحروق	نسبة الاستثمار
1989	16309.81	9329.55	6980.13	42.8
1990	12871.74	9304.87	3566.87	72.9
1991	3719.13	3156.24	562.78	84.9
1992	6848.0	6258.60	589.40	91.4
1993	7236.75	6615.85	620.89	91.4
1994	7254.82	6664.88	589.93	91.9
1995	7794.56	6755.23	1039.33	86.7
1996	8138.40	7478.41	660.20	91.9
1997	10325.68	8471.77	1853.91	82.0
1998	13122.03	9630.29	3491.73	73.4
1999	14560.77	10006.57	4554.20	68.7
2000	14539.64	10020.73	4518.91	68.9
2001	14719.27	10448.25	4271.13	71.0
2002	13754.54	10415.07	3339.89	75.7
2003	9781.0	5542.0	4239.0	57.0
2004	14171.0	7212.0	6958.0	51.0
2005	13723.0	7077.0	6611.0	52.0
2006	14550.0	7755.1	6794.9	53.3
2007	14753.5	7672.0	7081.5	52.0
2008	15516.0	9275.0	6241.0	59.8
2009	17521.0	10139.0	7381.0	58.0

ان كلفة الوقود لانتاج كيلوواط - ساعة واحدة في محطة حرارية بالعراق تستعمل النفط كوقود تعادل 5 مرات كلفة انتاج نفس الكمية من الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي مع توربين ذو دورة مركبة في محطة غازية، ومع ذلك تصر خطط وزارات الكهرباء المتعاقبة على استعمال النفط والتوسع

باستخدامه! وتغض النظر على المطلب الملح في تحويل المحطات الحرارية الحالية كي تشتغل على الغاز الطبيعي وبطريقة الدورة المركبة، والتركيز على تصدير النفط لكون ريعه هو الاعلى قياسا بريع الغاز، وبما يعادل 159%! ويمكن توفير 16000 دينار عراقي للخرينة مقابل كل برميل نفط يجري تصديره نتيجة استبداله بالغاز الطبيعي في محطات الكهرباء بالعراق! ويزداد التوفير مع ازدياد الاسعار! في حالة العودة الى الحالة الصواب واقدمت الحكومة العراقية على نبذ النفط الخام ومشتقاته في تشغيل المحطات الكهربائية، ولجأت الى استعمال الغاز الطبيعي، فأنها بحاجة الى 310 مقمق (مليون قدم مكعب قياسي) يوميا من الغاز المعالج (Processed Gas) فقط او نحو 400 مقمق من الغاز الخام (Raw)، وستحتاج الصناعة النفطية الى نحو 500 مقمق يوميا من الغاز الطبيعي بحلول سنة 2015، وخاصة الصناعات العراقية وخاصة التحويلية (الاسمدة، البتروكيمياويات، الالومنيوم، ..) ستكون 1900 مقمق يوميا. الاجمالي سيكون 2.8 مليار قدم مكعب قياسي يوميا هو ما يحتاجه الاقتصاد العراقي من الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي، بينما سينتج 3.6 مليار قدم مكعب قياسي يوميا من الغاز المصاحب لانتاج 6 ملايين برميل يوميا من النفط فقط. بعبارة اخرى فان نسبة المستهلك الى المنتج من الغاز الطبيعي عام 2015 سيكون 78%، وستبلغ كميات الفائض عن حاجة الطلب المحلي 800 مقمق يوميا! الى ذلك بلغ انتاج الغاز السائل عام 2002 اربعة آلاف طن يوميا من مجمعي الشمال والجنوب و الف طن يوميا من المصافي كان يصدر الفائض منه الى الدول المجاورة. وانخفضت هذه الكميات عام 2008 الى الف طن يوميا من مجمعي الغاز و 600 طن يوميا من المصافي، ويستمر الاستيراد للتعويض ولو جزئياً عن النقص في حاجة المواطنين.

القطاع النفطي، بسبب السياسات النفعية للنظام الدكتاتوري والاضاع والتعقيدات الامنية وتفاقم الارهاب، والصراع الدائر حول شكل ومضمون الدولة العراقية الجديدة، يعاني جملة مشكلات وصعوبات حالت دون احداث نقلة نوعية في نشاطه، تسهم في بناء شبكة من الصناعات الامامية والخلفية. ولم يكن خافيا على احد ان النفط شكل اهم ركائز ودوافع العمل العسكري الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والذي انتهى باحتلال العراق كليا الى جانب العنوان العريض لنشر الديمقراطية. ومن الطبيعي ان ينصب جهدها الرئيسي على ترتيب مقدمات الغاء كل القوانين السابقة في مجال السيطرة الوطنية على قطاع النفط باعتباره المصدر الأساس للدخل القومي في العراق، ابتداء من تعويم آلية الأسعار مرورا باهمال عملية تحديث البنية التحتية لقطاع النفط.

بعد عام 2003 استمرت خطط احالة عقود حقول النفط والغاز الى الشركات الاجنبية بوتيرة متسارعة مع غياب اي حديث عن تشريع قانون جديد للنفط والغاز! وتنفيذ خطط الحكومة العراقية من اجل التعاقد مع الشركات الاجنبية لا يقتصر فقط على الحقول المكتشفة وغير المطورة بل انها وضعت في اولوياتها حقول النفط المنتجة العملاقة التي بقيت مستمرة بالانتاج على مدى عشرات السنين

ولا زالت تحتوي على الجزء الاعظم من الاحتياطات النفطية. وتتسابق الشركات الاجنبية وعلى رأسها كبرى الشركات العالمية التي تم تأميم عملياتها في العراق خلال الفترة 1972 - 1975 من اجل اعادة سيطرتها على الجزء الاكبر منها، وهذا ما شهدناه في عقد التنازل عن نصف الغاز في الجنوب الى شركة شل البريطانية الهولندية! ولا زالت الحكومة العراقية تتعاضد عن عدم اعادة تأهيل وتصليح او استبدال كابسات الغاز المهمة التي تضررت خلال حروب 1991 و2003 وما بينهما من حصار! وفي دورات التراخيص الاجنبية فان حوالي 90% من الاحتياطي المثبت تولت ادارته شركات اجنبية بعقود الشراكة الذكية التي اطلق عليها عقود خدمة تمويها وتضليلا للرأي العام!

لقد شجع الدستور الدائم وتخطب البرنامج الحكومي والخطط الدورية للقطاعات الاقتصادية على اعداد القوانين التي تغيب بشكل مرسوم ومتعمد، كل مصطلحات "التنمية" و"التحرر الاقتصادي" و"التقدم الاجتماعي" و"العدالة الاجتماعية" فجاءت القوانين التالية تباعا لتعكس الطابع الطبقي لسلطة الدولة وسياستها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ودور الوشائج الاصطفائية دون الوطنية في تمريرها.

1. قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية

2. قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي أقره مجلس الرئاسة في 30 نوفمبر 2006

3. مشروع قانون النفط والغاز الجديد

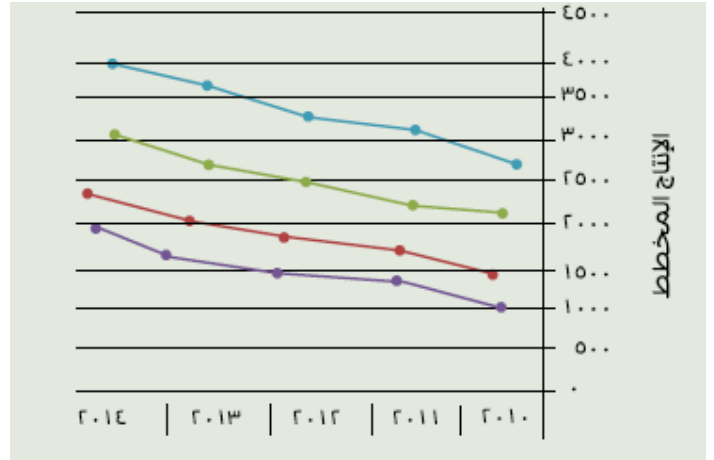
4. مشروع قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام

عقود الخدمة التي درج عليها الحكام الجدد في بغداد هي اتفاقيات شراكة ذكية في الانتاج النفطي وتعني ان الدولة تسيطر نظريا على النفط بينما تقوم الشركات المتعددة الجنسية باستخراجه بموجب عقود وتبقى نشاطات الدولة عمليا مقيدة بصورة صارمة بشروط في العقود. وتعتبر عقود الخدمة او مشاركة الانتاج التي نص عليها مشروع قانون النفط والغاز الجديد اعادة تصميم جذرية لصناعة النفط العراقية، تنقلها من الملكية العامة الى الخاصة، والدافع الاستراتيجي هو سعي الغرب لتحقيق "امن الطاقة" في سوق مضطرب، وحاجة شركات النفط متعددة الجنسية "لحجز" احتياطات جديدة تؤمن لها النمو في المستقبل. ورغم ما فيها من عيوب بالنسبة للاقتصاد العراقي والديمقراطية في البلاد، فقد جرى فرضها في العراق دون طروحات ومناقشات عامة وصريحة، ولا حتى عرضها للاستفتاء الشعبي العام. وتعتبر نظم المشاركة الجديدة انتزاعا لحقوق حكومات البلدان المنتجة ووظائفها باعتبارها سلطة عامة تمتلك حقوق السيادة على اراضيها، ولكن بأسلوبا ملطفا هذه المرة!

خطة انتاج النفط الخام والغاز المصاحب للنفط الخام وفق

خطة التنمية الوطنية

2010 - 2014



من جهتها تعتبر حقول كبريت المشراق في محافظة نينوى الاكبر من نوعها في العالم من ناحية الاحتياطي المثبت (وتحتوي مناجم الكبريت في الشرقاط بالموصل على احتياطي يعتبر من الاحتياطات الضخمة ايضا في العالم، حيث تزيد الكمية التي يمكن استخراجها من باطن الارض عن 500 مليون طن)، ويوجد مصدر آخر للكبريت في العراق ناتج من معالجة الغاز المصاحب للنفط .

بدأت عمليات تعدين الكبريت في المشراق قرب الموصل عام 1972؛ كانت الطاقة الانتاجية تقدر بحوالي 1.25 مليون طن بالسنة عام 1988. واستطاع العراق بمساعدة اليابان واخر الثمانينات من زيادة اعمال كبريت المشراق من اجل زيادة صادرات الكبريت بنسبة 30% مما كان عليه المستوى في 1987 والبالغ 500000 طن بالسنة وزيادة التصدير من حامض الكبريتيك ب 10000 طن سنويا. كان العراق ينوي ايضا زيادة معدلات استخراج الكبريت من النفط من معدلات عام 1987 الى ما نسبته 90%. ويعتبر الكبريت احد مصادر المواد الاولية للصناعات الكيماوية في العالم، ويستعمل في العراق لانتاج حامض الكبريتيك والاسمدة الفوسفاتية والكبريت الزراعي. وتعاين وحدات ازالة الكبريت من زيت الغاز الاهمال الكبير اذ بقيت دون اصلاح في البصرة وبيجي، وهي غير موجودة اصلا في الدورة بالرغم من توفر الموارد المالية وكون هذه المشاريع مشخصة منذ زمن وان طرح زيت الغاز بوجود نسبة عالية من الكبريت فيه اضرار بالبيئة والمعدات.

اما الفوسفات فيأتي العراق في المرتبة الثانية في احتياطات خاماته على مستوى العالم، وتوجد هذه الخامات في منطقة عكاشات في محافظة الرمادي، وهي ذات نوعية متوسطة من ناحية المحتوى من الفوسفور وتحتاج الى عمليات تركيز لاستعمالها صناعيا. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في اسعار خام الفوسفات في السوق العالمية (تضاعف منذ النصف الاول من عام 2008 بنحو 4 اضعاف) لم يشهد هذا القطاع الاهتمام المطلوب، على الرغم من ضم العراق اكبر مجمع صناعي

للفوسفات في المنطقة. ويعد مجمع الفوسفات في القائم من اكبر المشاريع الاستثمارية في العراق وتستخدم فيه احدث الطرق للانتاج، ويرتبط المجمع بطريق (القائم- الرمادي) فضلا عن سكة حديد (بغداد-القائم-عكاشات)، والتي تعد العمود الفقري الذي يربط المجمع بالمنجم (منجم عكاشات)، والذي يبعد عن المعمل 135 كم، فضلا عن ربط السكة بمدينة (الموصل-الشرقاط) لنقل احجار الكبريت الداخلة في صناعة الاسمدة الكيماوية، اما الخط الآخر فيربط المعمل بمدينة بغداد. ان احتياطي الفوسفات الصخري والموجود غالبا في منطقة عكاشات قدرت عام 1987 ب 5.5 مليار طن – كافية لتأمين الحاجة المحلية لعدة قرون!

هذا الى جانب كميات هائلة من الرمال الزجاجية في منطقة الرطبة بالانبار، واحتياطي مثبت من الاطيان الصناعية، خاصة طين السيراميك! بالنسبة لملاح الطعام تواجد عام 2007 في العراق معملان لاستخراج الملح، بواقع معمل لكل من القطاعين العام والخاص! و28 معمل لتنقية وبلورة ملح الطعام يديرها القطاع الخاص وتبلغ طاقتها الانتاجية 24471 طن/السنة! و انتاج ملح الطعام في العراق هو لسد حاجة الاستهلاك المحلي وليس لاغراض التصدير!

استخراج الملح في العراق عام 2007

القيمة المضافة بالدينار العراقي	قيمة مستلزمات الانتاج بالدينار العراقي	قيمة الانتاج بالدينار العراقي	عدد الايدي العاملة	عدد المعامل في العراق	استخراج الملح
8173869	3151489	732359	91	2	

شهد نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية غير النفطية تراجعا في نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية. وبلغت النسبة 1.7% عام 2008 بعد ان كانت 6% عام 1979. الا انه وفي الظروف القائمة اليوم يتوفر العديد من مقومات النجاح في مجال استثمار الثروة المعدنية ومن اهمها:

- توفر الخامات المعدنية والصخور الصناعية بانواع واستعمالات متعددة والتي لا يزال معظمها غير مستغل.
- توفر البيانات والمعلومات المطلوبة عن كميات ونوعيات هذه الخامات والصخور الصناعية.
- حاجة البلد المتنامية الى الخامات المتوفرة ووجود صناعات محلية عديدة تعتمد عليها كمدخلات لها.
- ازدياد الطلب العالمي على مادتي الكبريت والفوسفات لتصنيع الاسمدة الكيماوية.
- وجود اسواق كبيرة، اقليمية ودولية، تستوعب الصادرات من هذه الخامات.

– توفر عناصر البنية التحتية الاساسية للانتاج، وفي مقدمتها الملاكات الجيولوجية المتخصصة اللازمة.

لا زالت الصناعة الاستخراجية تحتل حصة الاسد في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت 81.7% عام 2005، وتشمل الصناعة الاستخراجية في بلادنا صناعة استخراج النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من الخامات غير المعدنية! وبلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية عام 2005 16% من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية لمجموع الدول العربية. ان العراق يعتبر البلد الوحيد خارج الولايات المتحدة وروسيا الذي فيه جميع المواد الاولية لصناعة الاسمدة الكيماوية اذ يحوي الخامات الفوسفاتية باحتياطي يعادل 3500 مليون طن بنوعية متوسطة، والكبريت الحر باحتياطي يتجاوز 150 مليون طن بالاضافة لما ينتج من الكبريت في الصناعة النفطية، وفيه الغاز الطبيعي والنفط كأكبر احتياطي في العالم، بالاضافة الى امتلاكه حصة في شركة البوتاس العربية في الاردن لانتاج البوتاس، وكان من المفروض ان يكون اكبر مصدر للاسمدة الكيماوية في العالم اوائل التسعينات لولا سياسة صدام الرعناء.

● الصناعات التكريرية اساس الصناعات التحويلية

ازداد عدد العاملين في الصناعات التحويلية - المنشآت الصناعية التحويلية ومصافي النفط والمنتجات النفطية والصناعات الصغيرة والحرفية الفترة 1975 – 1989 وارتفعت قيمة الانتاج الاجمالي فيها، وتحسنت نسبيًا مشاركة هذا القطاع في تكوين الدخل القومي. وخلال سنوات العقد السبعيني امكن نشر مجموعة من المنشآت الصناعية في العديد من المدن العراقية وخاصة في كل من بغداد والبصرة والموصل وبعض المدن الأخرى. ولعب قطاع الدولة دورا اساسيا في عملية التنمية الصناعية بسبب موارد النفط المالية، في حين جاءت مشاركة القطاع الخاص والقطاع المختلط بالدرجة الثانية والثالثة.

الزيادة في عدد العاملين في الصناعات التحويلية جاء على حساب القطاع الزراعي حيث كانت الهجرة الريفية واسعة جدا الى المدن خلال تلك السنوات، رغم انها لم تستطع ان تستوعب الكثير منهم. وقد اثر المنحدر الريفي للعاملين الجدد الذين لم يحصلوا على اي تأهيل صناعي ضروري بشكل سلبي على انتاجية العمل وعلى عمليات الصيانة والادامة في تلك المنشآت وعلى وقوع حوادث واصابات كثيرة اثناء العمل وعلى زيادة العطلات في المكانن وتوقفها عن الانتاج. وفرضت الدولة على المنشآت الحكومية تشغيل عدد كبير من العمال يفوق حاجتها بكثير مما ادى الى رفع تكلفة الانتاج وتدهور انتاجية العمل للفرد الواحد.

دور القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2005

الزرا التعدين الصناعات الكهروالنقل البنوتجارملك الخدمات

م	ع	ين	ع	شييد	باء	والموا	ك	ة	ية	ت	وع
	والغاب	والث	صنيع	د	والماء	صلا	والتأ	الجم	دور	الا	
	بات	صنيع	وال	وال	ء	صلا	مين	ة	ال	عية	
	وال	صنيع	بناء	بناء	ء	صلا	مين	والم	سك		
	صيد	صنيع	بناء	بناء	ء	صلا	مين	فرد	ن		
19	13.8	17.7	12.8	7.4	1.5	6.3	6.3	12.2	3.3	18.4	100
88											
20	7.3	62.9	1.6	2.9	0.5	7.6	1.4	6.3	0.7	10.7	100
04											
20	7.1	63.2	1.5	0.9	0.4	7.4	1.3	6.3	0.4	11.8	100
05											

بعض مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق ونسب تقديرها (1990-2000)

الزمن	عدد العاملين/(عامل)	اجمالي القيمة المضافة/(دينار)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليون دينار)
1990	1120547	649520.5	1014.1
1992	58989	1301912	2339
1994	723297	22429540	6258.2
1996	786606	54155662.9	4507.8
1998	585394	62890891.5	22519.7
2000	1674188	260316852.1	98553
معدل النمو الاجمالي	%3.7	%172.5	%151.6

في هذه الفترة لوحظ الارتفاع الملموس في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي رغم التقلبات التي طرأت على تلك المشاركة، وتأثير الحرب العراقية-الايروانية بصورة مباشرة على تلك التقلبات بالنسبة للنفط الخام والصناعة التحويلية، وبرز تضخم مفرط تجلى في ارتفاع اسعار تلك الفترة وفي القفزات غير الاعتيادية في قيمة ونسبة مشاركة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وفق الاسعار الجارية، في حين كانت نسب المشاركة وفق الاسعار الثابتة اكثر واقعية. لقد عطلت حربي الخليج الثانية القدرة الانتاجية في الصناعة التحويلية، واعادت العراق الى فترة ما قبل التصنيع. وبسبب سياسات النظام والحروب والحصار الاقتصادي تراجع حجم الانتاج الصناعي التحويلي عام 1990 بالقياس الى عام 1980. يذكر ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عام 2012 انخفضت الى 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي!

**تطور مشاركة قطاع الصناعة التحويلية
في قيمة الانتاج المحلي للفترة 1975-1989**
"ملايين الدينانير العراقية"

السنة	الصناعة التحويلية بالاسعار الجارية	نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة	نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي
1980	709.0	4.5	709.0	4.5
1981	717.1	6.4	غ.م.	غ.م.
1982	949.8	7.4	غ.م.	غ.م.
1983	988.6	7.7	غ.م.	غ.م.
1984	1255.4	8.3	غ.م.	غ.م.
1985	1425.1	9.2	760.0	6.9
1986	1755.8	11.4	722.7	5.9
1987	2071.1	11.1	942.5	6.0
1988	2641.0	12.8	962.1	6.1
1989	2694.2	12.3	861.1	7.3

**الأهمية النسبية المئوية للقطاعات الاقتصادية في اجمالي
تكوين الرأسمال الثابت
بالأسعار الجارية عام 2002**

الانشطة الاقتصادية	الخاص	العام	المجموع
الصناعات التحويلية عدا النفط والكهرباء	2.74	19.2	16.23
الاستخراجية	0.007	7.6	6.23
الكهرباء والماء	0	15.8	12.91
البنوك والتأمين	0.48	2.49	2.12
الزراعة والصيد	0.01	10.76	8.8
النقل والمواصلات والخزن	0	16.21	13.25

**الأهمية النسبية المئوية للقطاعات الاقتصادية في اجمالي
تكوين الرأسمال الثابت
بالأسعار الثابتة عام 2002**

المجموع	العام	الخاص	الانشطة الاقتصادية
17.1	20	3.34	الصناعات التحويلية عدا النفط والكهرباء
8.465	10.3	0.008	الاستخراجية
13.795	16.78	0	الكهرباء والماء
2	2.3	0.724	البنوك والتأمين
6.88	8.37	0.01	الزراعة والصيد
13.43	16.35	0	النقل والمواصلات والخزن

كمية وقيمة السلع الرئيسية المنتجة عام 2009 في منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة (الف دينار)

القيمة	الكمية	الوحدة القياسية	السلع المنتجة
782776	352	طن	الزيت النباتي
1259996	2406	طن	دهن نباتي
0	0	طن	سكر أبيض
273368579	2239845	عدد بالآلف	المشروبات الغازية
18577755	781	عدد بالآلف	بطانيات صوفية
11817738	460	ألف زوج	أحذية جلدية مختلفة
351131683	2243687	عدد بالآلف	الطابوق على أختلاف أنواعه
123551404	1056441	طن	السمنت العادي
1802203	14060	عدد	مبردات هواء
2371523	8172	عدد	طباقات غازية
1478859	3077	عدد	ثلاجات
1752615	12087	عدد	مدافئ نفطية
0	0	عدد	تلفزيونات
162232	5794	عدد	مراوح مختلفة
0	0	عدد بالآلف	بطاريات جافة مختلف الاحجام
702442	10	عدد بالآلف	بطاريات سائلة
1693528	52	عدد	سيارات ركاب (تجميع)
19953908	173	عدد	سيارات شحن (تجميع)
58726	1157	عدد	دراجات هوائية

قيمة الانتاج والمبيعات ومستلزمات الانتاج عام 2009 في المنشآت الصناعية الكبيرة وفق الصنف والقطاع (الف دينار)

الصنف	القطاع	قيمة المبيعات	قيمة الانتاج الصناعي	قيمة مستلزمات الانتاج
-------	--------	---------------	----------------------	-----------------------

3585.173	14421.926	13094.86	عام	التعدين والاستخراج (عدا استخراج النفط)
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
3585.173	14421.926	13094.86	مجموع	
22497.129	60786.068	23202.702	عام	المواد الغذائية
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
62552.574	133973.425	38205.85	خاص	
85049.703	194759.493	61408.552	مجموع	
0	0	0	عام	المشروبات الغازية والكحولية
86273.548	191243.227	189384.48	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
79813.882	89381.369	90183.845	خاص	
166087.43	280624.596	279568.325	مجموع	
0	0	0	عام	تنقيح التبغ وصناعة السجائر
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
0	0	0	مجموع	
20010.762	51322.77	41455.145	عام	المنسوجات
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
148.674	538.384	538.384	خاص	
20159.436	51861.154	41993.529	مجموع	
4175.352	3046.877	2622.815	عام	الملابس الجاهزة
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
500.472	1646.857	1075.574	خاص	
4675.824	4693.734	3698.389	مجموع	

الاجور والمزايا في المنشآت الصناعية الكبيرة عام 2009 وفق الصنف والقطاع (الف دينار)

المجموع	المزايا	الاجور	القطاع	نوع الصناعة
34084277	2626787	31457490	عام	التعدين والاستخراج (عدا استخراج النفط)
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
34084277	2626787	31457490	مجموع	
99194610	5375704	93818906	عام	المواد الغذائية
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
20322085	923155	19398930	خاص	

119516695	6298859	113217836	مجموع	المشروبات الغازية والكحولية
0	0	0	عام	
11669111	1737215	9931896	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
7532956	781176	6751780	خاص	
19202067	2518391	16683676	مجموع	تنقيح التبغ وصناعة السجائر
0	0	0	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
0	0	0	مجموع	المنسوجات
187133111	4744634	182388477	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
16590	190	16400	خاص	
187149701	4744824	182404877	مجموع	الملابس الجاهزة
39930383	275465	39654918	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
1302387	280810	1021577	خاص	
41232770	556275	40676495	مجموع	الجلود ومنتجاتها (عدا الأحذية)
0	0	0	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
0	0	0	مجموع	الأحذية والصناعات الجلدية
36724044	1861685	34862359	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
36724044	1861685	34862359	مجموع	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث
0	0	0	عام	
517933	70034	447899	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
103325	6600	96725	خاص	
621258	76634	544624	مجموع	الورق والمنتجات الورقية والطباعة
10388005	678999	9709006	عام	
1391275	211105	1180170	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
158108	8743	149365	خاص	
11937388	898847	11038541	مجموع	الكيميائية ومنتجات النفط والبلاستيك
768871804	24392550	744479254	عام	
2621216	370760	2250456	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
3246833	470545	2776288	خاص	
774739853	25233855	749505998	مجموع	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية
275761056	21325694	254435362	عام	
657468	48640	608828	مختلط	

0	0	0	تعاوني	
57457417	1983606	55473811	خاص	
333875941	23357940	310518001	مجموع	
16889156	523472	16365684	عام	الصناعات المعدنية الأساسية
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
16889156	523472	16365684	مجموع	
64658127	3412744	61245383	عام	
0	0	0	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
64658127	3412744	61245383	مجموع	
26822847	5332235	21490612	عام	المكانن (عدا الكهربائية)
8016725	1129081	6887644	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
40400	0	40400	خاص	
34879972	6461316	28418656	مجموع	
144583307	6713645	137869662	عام	
3182028	245770	2936258	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
147765335	6959415	140805920	مجموع	
34335618	2803068	31532550	عام	صناعة وتصليح وسائط النقل
2452110	163610	2288500	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
0	0	0	خاص	
36787728	2966678	33821050	مجموع	
1739376345	80066682	1659309663	عام	
30507866	3976215	26531651	مختلط	
0	0	0	تعاوني	
90180101	4454825	85725276	خاص	
1860064312	88497722	1771566590	مجموع	

عدد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد المشتغلين فيها عام

2009

وفق الصنف والقطاع

عدد المشتغلون			عدد المنشآت	القطاع	نوع الصناعة
مجموع	إناث	ذكور			
3089	430	2659	3	عام	التعدين والاستخراج
0	0	0	0	مختلط	

0	0	0	0	تعاوني	(عدا استخراج النفط)
0	0	0	0	خاص	
3089	430	2659	3	مجموع	
15002	4294	10708	10	عام	المواد الغذائية
0	0	0	0	مختلط	
0	0	0	0	تعاوني	
5503	351	5152	128	خاص	
20505	4645	15860	138	مجموع	
0	0	0	0	عام	المشروبات الغازية والكحولية
970	60	910	1	مختلط	
0	0	0	0	تعاوني	
1342	32	1310	12	خاص	
2312	92	2220	13	مجموع	
0	0	0	0	عام	تنقيح التبغ وصناعة السجائر
0	0	0	0	مختلط	
0	0	0	0	تعاوني	
0	0	0	0	خاص	
0	0	0	0	مجموع	
22154	5878	16276	6	عام	المنسوجات
0	0	0	0	مختلط	
0	0	0	0	تعاوني	
6	1	5	1	خاص	
22160	5879	16281	7	مجموع	
5026	1709	3317	2	عام	الملابس الجاهزة
0	0	0	0	مختلط	
0	0	0	0	تعاوني	
421	272	149	1	خاص	
5447	1981	3466	3	مجموع	

المشتغلون وقيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة حسب فئات عدد المشتغلين والقطاع عام 2009

فئات عدد المشتغلين	القطاع	عدد المشتغلون	قيمة الانتاج (مليون دينار)
9 - 1	عام	0	0
	مختلط	0	0
	تعاوني	0	0
	خاص	148	8637401
	مجموع	148	8637401
19 - 10	عام	46	3332700
	مختلط	15	77956
	تعاوني	0	0
	خاص	620	23716519
	مجموع	681	27127175
29 - 20	عام	92	3351950

0	0	مختلط	
0	0	تعاوني	
27787944	648	خاص	
31139894	740	مجموع	
6570646	141	عام	39 - 30
0	0	مختلط	
0	0	تعاوني	
47909480	1883	خاص	
54480126	2024	مجموع	49 - 40
6895667	210	عام	
0	0	مختلط	
0	0	تعاوني	
87761137	2549	خاص	99 - 50
94656804	2759	مجموع	
13955776	817	عام	
1847525	132	مختلط	
0	0	تعاوني	249 - 100
331470554	10224	خاص	
347273855	11173	مجموع	
6191460	332	عام	
8574185	685	مختلط	499 - 250
0	0	تعاوني	
60691689	2934	خاص	
75457334	3951	مجموع	
2782527	1107	عام	999 - 500
11703736	1247	مختلط	
0	0	تعاوني	
14314352	757	خاص	
28800615	3111	مجموع	1000 +
42994102	5517	عام	
193575087	1511	مختلط	
0	0	تعاوني	
70143019	774	خاص	المجموع العام
306712208	7802	مجموع	
2741896453	161426	عام	
0	0	مختلط	
0	0	تعاوني	
0	0	خاص	
2741896453	161426	مجموع	
2827971281	169688	عام	
215778489	3590	مختلط	
0	0	تعاوني	
672432095	20573	خاص	
3716181865	193851	مجموع	

565312.1 63	330449.81 3	672432.0 95	4454.8 25	85725.27 6	20.573	400	خاص
3191924. 773	1559746.9 01	3716181. 865	88497. 722	1771566. 590	193.851	495	مجموع

بداية خمسينيات القرن الماضي قامت الحكومة العراقية بالسيطرة على المصفاة الصغيرة في منطقة كركوك، وتعاقدت مع شركة امريكية لبناء مصفاة اخرى بالقرب من بغداد(مصفاة الدورة). كما قامت الحكومة العراقية عام 1961 بتجريد مجموعة شركة نفط العراق من جميع الامتيازات التي حصلت عليها في السابق بسبب عدم قيام الشركة بالاستثمار اللازم، وشمل ذلك السيطرة على حقل شمال الرميثة في جنوب العراق الذي يعتبر من اهم مصادر النفط. وفي عام 1964 قامت الحكومة العراقية بتأسيس شركة وطنية باسم شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) لادارة قطاع النفط العراقي وتطوير المناطق التي كانت تمتلكها شركة نفط العراق. بعدها قامت الحكومة العراقية بتأميم عمليات شركة نفط العراق، واسست شركة وطنية اخرى هي الشركة العراقية لعمليات النفط (ICOO). وقد انتهت الحكومة العراقية من تأميم كامل الصناعة النفطية في العراق بحلول عام 1975. ومع ارتفاع اسعار النفط منتصف السبعينيات، قام العراق بتوسيع البنية التحتية لصناعة النفط ليتضاعف انتاج المصافي، كما قام باصلاح هيكلية صناعة النفط العراقية في عام 1976، وتأسست وزارة النفط لتقوم بتخطيط وبناء قطاع النفط والاضطلاع بمسؤولية تكرير النفط ومعالجة الغاز، والتسويق الداخلي لمنتجات الغاز عبر عدة مؤسسات تابعة لها!

قبل حرب العراق مع ايران عام 1979، تصاعدت معدلات الانتاج النفطي العراقي الى حوالي 3.5 مليون برميل يوميا ومعدلات التصدير الى حوالي 3.2 مليون برميل يوميا. واستمرت تلك المعدلات لغاية نشوب الحرب في ايلول 1980 التي الحققت اضرارا فادحة بمعظم المنشآت النفطية العراقية الاخرى، بما في ذلك منشآت التصدير والانتاج والتكرير، وصناعة الغاز، ومنشآت النقل والخرن والتوزيع. ولم تصل معدلات الانتاج والتصدير اللاحقة الى معدلات عام 1979 حتى اليوم. ورغم ظروف الحرب مع ايران، لم تتوقف استثمارات العراق في الصناعة النفطية التي شملت صيانة مصافي التكرير وزيادة طاقتها الانتاجية. فقبل الحرب كانت الطاقة التكريرية للعراق تبلغ حوالي 320 الف برميل/اليوم، وكانت المصفاة القائمة في جنوب العراق في البصرة تنتج حوالي 140 الف برميل/اليوم، ومصفاة الدورة القائمة بالقرب من بغداد تنتج حوالي 80 الف برميل/اليوم. ومع بداية الحرب دُمرت مصفاة البصرة عدة مرات وتوقفت عن التشغيل بداية عام 1988، وواصلت مصفاة الدورة التشغيل بجانب مصافي جديدة تم انشائها وشملت مصفاة بيجي بطاقة مقدارها 70 الف برميل/اليوم، ومصفاة شمال بيجي بطاقة مقدارها 150 الف برميل/اليوم. وارتفعت الطاقة الانتاجية للمصافي العراقية الى اكثر من 400 الف برميل/اليوم، وكان الاستهلاك المحلي في العراق يبلغ حوالي 300 الف برميل/اليوم، ومعظمه كان يذهب لدعم جهود الحرب.

ولم تكد صناعة النفط العراقية تتعافى حتى قامت القوات العراقية بغزو دولة الكويت، وبدأت حرب الخليج الثانية عام 1991 التي ادت الى الحاق اضرار بليغة تفوق تلك الناتجة عن الحرب مع ايران. وقد عانى العراقيون من نقص المشتقات النفطية التي كانوا يحصلون عليها وان كانت رديئة النوعية. ونتيجة للحصار الذي فرض على العراق من مجلس الامن الدولي، هبط الانتاج وتوقفت الصادرات العراقية كلية. ولم يكن بمقدور صناعة النفط في العراق الحصول على التقنيات الحديثة، حتى بعد مباشرة العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء اوائل عام 1997.

مصافي النفط في جمهورية العراق عام 2004

اسم المصفاة	تاريخ الإنشاء	الطاقة التصميمية (الف برميل/يوم)
الوند	1927	0
حديثة	1949	16
الدورة	1955	109
القيارة	1956	2
كركوك	1974	30
البصرة	1975	160
بيجي	1978	20
سماوة	1978	0
الناصرية	1981	20
صلاح الدين	1982	310
الكسك - الصينية	1982	10
الحياتية	1983	0
وحدات محورة	1993	0
ميسان	2000	10
المجموع		687

يشمل برنامج التطوير الراهن في الصناعة النفطية العراقية 12 مصفاة، هي عدد المصافي العراقية الكبيرة والصغيرة، ويتم ايقاف وحدة تقطير واحدة عن العمل كل شهر اثناء تنفيذ البرنامج للحفاظ على طاقة التكرير وتجنب نقص الامدادات. وتكرر المصافي العراقية نحو 475 الف برميل/اليوم، ويبلغ انتاج الكازولين نحو 12 مليون لتر/اليوم ونحو 10-12 مليون لتر/اليوم من زيت الغاز، ونحو 2500 طن يوميا من النفط المسال. ويخطط العراق لبناء مصفائين جديدتين طاقة كل منهما 140 الف برميل/اليوم، احدهما في الموصل، والأخرى في المسيب.

بلغت القدرة التكريرية كانون الثاني 2005 حوالي 597500 برميل/اليوم من اجمالي الطاقة التصميمية للمصافي العراقية البالغة 700 الف برميل/اليوم، وتعمل الصناعات التكريرية او منشآت قطاع المصافي ومعالجة الغاز اليوم بما لا يزيد عن 65% من طاقتها! وعلى الرغم من التحسن الطفيف الحاصل عام 2008 فإن انتاج المنتجات الخفيفة (الغاز السائل والغازولين والمقطرات الوسطية) لم يتجاوز 225000 برميل يوميا وهو اقل بنسبة 25% من المستوى المتوسط في 2001

و2002. وقد تراجع المستوى بسبب الانخفاض الكبير في الطلب على المنتجات بنسبة 18% منذ 2005 والوضع الاقتصادي المتردي والبطالة وعدد العراقيين الذين اجبروا على اللجوء الى البلدان المجاورة او النزوح في الداخل. وعلى الرغم من هبوط معدلات الاستيراد الا ان الطلب على المنتجات قد تدهور كثيراً ورافق ذلك تدني في انتاج المصافي.

كانت طاقة المصافي في العراق قبل الاحتلال اكثر من 700000 برميل/اليوم رغم ظروف الحصار، وكان يجري تصدير المشتقات النفطية في حين تبلغ الطاقة الحالية نحو 500000 برميل، وتعمل المصافي بنسبة 50 - 60% فقط، رغم انها لم تتعرض للقصف او التخريب باستثناء الانابيب الناقلة للنفط الخام احياناً. وهذا التراجع يعود لسوء الصيانة وانعدام اعمال التطوير او اضافة اجهزة بديلة، وفشل الاجهزة الامنية بحماية الانابيب رغم صرف مئات الملايين لمقاولين محليين وشركات اجنبية ذهبت مهب الريح، وفشلت في الحد من عمليات العصابات والمليشيات المنظمة بالربط على الانابيب والمستودعات وسرقة النفط او المشتقات خاصة في الجنوب ومنطقة بيجي.

المنتجات النفطية واستعمالاتها الشائعة

ت	المنتجات النفطية	اهم الاستخدامات
1.	الغاز السائل (Liquified Gas)	منزلية في المطبخ والتدفئة وتجارية وصناعية
2.	بنزين الطائرات (Aviation Gasoline) (Avges)	الطائرات ذات المحركات المروحية
3.	بنزين السيارات (Motor Gasoline)	السيارات ومكانن الاحتراق الداخلي
4.	الوقود النفاث (Jet Fuel-Av. Turbine) (Fuel)	الطائرات النفاثة
5.	كيروسين المحركات (Power) (Kerosine)	الجرارات الزراعية
6.	الكيروسين (Kerosine)	الاضاءة والاستخدامات المنزلية
7.	زيت الغاز/السولار (Gas Oil)	المكانن ذات السرعة العالية في المصانع
8.	زيت الديزل (Diesel Oil)	القطارات وبعض انواع السيارات
9.	زيوت التشحيم (Lubricants)	تزييت وتشحيم المكانن والمحركات
10.	وقود السفن (Bunker Oil)	السفن والبواخر
11.	الشمع (Wax)	مختلف الاستخدامات
12.	زيت الوقود (Fuel Oil)	الافران والغلايات والمكانن في المصانع
13.	الاسفلت (Bitumen-Asphalt)	رص الطرقات
14.	البتروكيماويات (Petrochemicals)	الصناعات الحديثة وهي المادة الاساس في الاسمدة والمطاط الصناعي... الخ.

المصافي الحالية في العراق اوائل عام 2013

الملاحظات	سعة الانتاج برميل/اليوم	الموقع	المصفي
تحسينات على اعمال التشغيل	310000	شمال وسط العراق	بيجي
اضافة وحدة تنقية سعة 70000 برميل/اليوم	150000	قرب البصرة	البصرة
اضافة وحدة تنقية سعة 70000 برميل/اليوم	110000	بغداد	النورة
تنتج المصافي ديزل نوعية واطنة وكبروسين	اقل من 10000 لكل مصفى	متفرقة	الموصل -القيارة، كركوك، خانقين، محطة كي 3 - حديثة
تنتج المصافي ديزل نوعية واطنة وكبروسين	اقل من 10000 لكل مصفى	متفرقة	المفتية، النجف، ميسان، الناصرية - السماوة

المصافي المخطط تشييدها في العراق

الملاحظات	سعة الانتاج برميل/اليوم	الشركة المتعاقدة	المصفي
الانتهاء من اعمال التصميم الهندسي	300000	Foster Wheeler	الناصرية
الانتهاء من اعمال التصميم الهندسي	150000	Technip	كربلاء
الانتهاء من اعمال التصميم الهندسي	150000	Shaw & Webster	كركوك
الانتهاء من اعمال التصميم الهندسي	150000	Shaw & Webster	ميسان
مقترحة	100000	N/A	شرق بغداد

كمية النفط الخام المصفاة (المكررة) للسنوات 1989 – 2009

السنة	الكمية المكررة (مليون برميل)	المعدل اليومي (الف برميل/يوم)
1989	195.0	534.0
1990	167.5	459.0
1991	108.8	298.1
1992	148.4	406.6
1993	149.0	408.4
1994	149.7	410.1
1995	162.9	446.3
1996	155.3	425.6
1997	181.8	498.0
1998	197.5	541.0
1999	170.4	466.9
2000	212.6	582.4
2001	216.3	592.7
2002	213.8	585.8
2003	139.0	381.0
2004	150.0	404.0
2005	140.0	383.0
2006	129.4	354.5
2007	120.9	331.5

443.0	162.0	2008
447.0	163.0	2009

منذ حزيران 2003 والعراق يستورد المشتقات النفطية بمبالغ بلغت حدود خمسة مليارات دولار سنويا تكفي لانشاء مصفاة بطاقة 300 الف برميل/اليوم،وقد فشلت الادارات المتعاقبة في القيام به(باستثناء عدد محدود من المصافي الصغيرة،رغم ان وثائق وتصاميم بعض من المصافي الكبيرة كان جاهزا منذ فترة قبل الاحتلال).وتحتاج جميع المنشآت النفطية (الاستخراج والتحويل) الى عمليات فورية للفحص والصيانة الصحيحة واستبدال الاجهزة التالفة اضافة الى تطوير واطافة منشآت جديدة،وهو ما يتطلب انجازه سنوات عدة سيستمر خلالها العراق يهدر الاموال من اجل الاستيراد،وربما تذهب الحصة الكبرى الى ايران بفضل مشروع سياسي بمد انبوبين للنفط عبر شط العرب.

ولا يزال العراق ورغم الاستيراد يعاني من ندرة في المشتقات،ورفعت الاسعار الرسمية اكثر من 20 ضعفا بناء على ضغط صندوق النقد الدولي بحجة اعفاء الديون وتحرير الاسواق مع استمرار ظاهرة السوق السوداء وبأضعاف الاسعار الرسمية وحتى في اقليم كردستان.

هنا وجب ملاحظة التالي:

1. انخفاض استيراد المنتجات النفطية بنحو 60% في 2008 مقارنة بعام 2005 بينما جرى تشييد صناعات تكريرية جديدة في العمارة وكركوك بطاقة 150000 برميل باليوم لكل منها.
2. يتم التفاوضي عن العمل بسرعة وجدية لتطوير المصافي عمودياً للتخلص من زيت الوقود وزيادة المنتجات الخفيفة وتقليل الحاجة الى مزيد من النفط الخام.
3. لا يجر بناء وحدات التصفية الصغيرة في مواقع تحتاج الى طاقات خزن او الى ارتباط بشبكة انابيب مرنة.
4. ارضاء الادارات المحلية يطغى على التخطيط السليم لمشاريع الصناعات التكريرية حيث تشتد الحاجة الى مشاريع تكرير كبيرة!بدل المصافي الصغيرة بالمواصفات المتدنية التي تكون عادة عالية على صناعة التكرير حتى لو قامت بتلبية بعض الاحتياجات الآنية.
5. فائض زيت الوقود هو عائق امام اشتغال المصافي بطاقات عالية ولم يجر تحسين قدرة منظومة التصدير في الجنوب التي لا تستطيع استيعاب زيت الوقود المنتج في البصرة،ناهيك عن بقية المصافي.كما ان وحدة التكسير بالهيدروجين في بيجي للتخلص من نسبة كبيرة من زيت الوقود لا تعمل رغم اصلاحها ووضعها قيد العمل في 2001.
6. لا يمكن ضبط الجودة لقيام القطاع الخاص بالاستيراد في الأغلب بدلاً من ان يكون العراق من الدول المصدرة لزيوت الأساس.

7. ان مشروع قانون "الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام" لا يلزم الشركات بتقديم الضرائب ولا الربيع ولا النهاية لعقودهم ولا أي شروط اساسية اخرى! ولم يلزم وزارة النفط بأن تضع نموذج للعقود بين هذه الشركات والحكومة تكون محكمة من الناحية القانونية بحيث تلزم الشركات بشروط التعاقد ولا يسمح لها بالتلاعب بحق العراق والعراقيين بأي حال. لم يوضح القانون مدى تمسك المستثمر بقوانين البلد اي احترام المستثمر الأجنبي للسيادة الوطنية.

كان العراق سابقا عام 1959 في انشاء صناعة متقدمة لزيوت التزيت بلغت طاقتها ما يقرب من نصف مليون طن/السنة وانتجت ما لا يقل عن 200000 طن عام 2002 بالرغم من الدمار الذي اصاب اجزاء منها عام 1991 والحاجة الماسة للمواد الكيميائية وقطع الغيار، بل وانتجت حتى عام 2004 حوالي 90000 طن قبل ان يبدأ التراجع الى 22000 طن فقط في 2008. اضطرت صناعة الكهرباء لاستخدام الوقود السائل بما في ذلك النفط الخام الذي بلغ متوسط استخدامه في 2007 حوالي 70000 برميل/اليوم، وزيت الغاز اكثر من 8000 برميل/اليوم في توليد الكهرباء التي كانت ستستفيد كثيرا من الغاز الانظف والاسهل والاكثر اقتصادية لو كان متوفرا.

التطور في الاستخدام الوقودى الحرارى فى المحطات الكهربائية

العام	الغاز الطبيعي %	الوقود السائل %
1961	28	72
1962	27.5	72.5
1963	38.5	61.5
1964	27.9	72.1
1965	12.6	87.4
1968	24.1	75.9
1970	23.6	76.4
1971	21.4	78.6
1972	22.7	77.3
1973	24.3	75.7
1980	43.3	56.7
1984	38	62
1988	41.2	58.8
1990	33.8	66.2

● المصادر

راجع دراسات الكاتب في الحوار المتمدن والمواقع الالكترونية الاخرى....

- نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الارهاب الابيض في العراق
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق
- بنية الفساد المركبة في العراق
- مدخل عصري لتحليل بنى الفساد المركبة في العراق
- الخدمات العامة في عراق، التنمية البشرية المستدامة

كما راجع الدراسات التالية:

- واقع القطاع الصناعي في العراق/بلاسم جميل الخلف
- القطاع الصناعي العراقي والدعم المطلوب .. الفساد الاداري والمالي وراء تحطيم الصناعة العراقية / جاسم الطيب
- خارطة طريق لأنقاذ الصناعة العراقية / زاهر الزبيدي
- حول استراتيجية دعم واصلاح القطاع الصناعي في العراق/ثامر محمود رشيد
- الفرصة واسعة امام الصناعة العراقية برغم قَدَم معاملها/نبيل الحيدري
- الصناعة في العراق آفاق وتطلعات/مركز الاضواء للبحوث والدراسات
- الصناعة في العراق/حنان الدليمي
- المشاكل التي تعرقل استثمار الثروات الطبيعية في كردستان/د.بيوار خنسي
- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به/كريم العزاوي.
- القطاع الصناعي في العراق والحاجة الى التفاتة مسؤولة/رعد الموسوي
- الصناعة العراقية مشروع اسست له الدولة الوطنية ودمره الاحتلال/ليث الحمداني
- حين لا ترى بعض (العيون) سوى السواد... عن الصناعة في العراق وما يكتب عنها/ليث الحمداني
- الصناعة في العراق .. البدايات.. وايام زمان/ د. محمد جبار ابراهيم
- طاولة حوار حول واقع الصناعة العراقية/عادل عبد الزهرة شبيب
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق- دراسة ميدانية/د.عبد الله الشاوي وعامر احمد محمد
- التخطيط الصناعي في العراق 1921 - 1980/ صباح كجه جي
- الاصلاح الاقتصادي في العراق/د. عبد الحسين العنبيكي
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق/فلاح خلف الربيعي.
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل/احمد الناصح.
- توقف اغلب الصناعات الصغيرة في العراق/هاشم الاطرقجي.
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003..الواقع والتحديات/خضير النداوي.
- اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتحبط آليات التحول/د.سالم رسن.
- العراق..موارد غنية..اقتصاد منهار..وتدنى مخيف في مؤشرات التنمية الانسانية/حسان عاكف حمودي.
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة/اسعد جواد كاظم و عقيل عودة.
- الحماية والنمو الصناعي في العراق/د.مدحت كاظم القرشي
- التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى/فارس مهدي محمد.
- هذا هو طريق 14 تموز/ د.ابراهيم كبة
- التطور الاقتصادي في العراق / د.محمد سلمان حسن
- دراسات في الاقتصاد العراقي /د.محمد سلمان حسن
- تصنيع العراق / كاتلين م. لانكلي
- النظام الاقتصادي في العراق / سعيد حمادة
- سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق / توماس بالوك
- دراسات في الاقتصاد العراقي / مير بصري

- تقرير الدخل القومي في العراق 1953 – 1961 / خير الدين حسيب
- الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958/د.حافظ شكر التكمجي
- هكذا هزمت الصناعة العراقية/اياد عطية الخالدي
- التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق/عبد خليل فضيل.
- برنامج المنطقة الصناعية في العراق وتأثيره على استقرار الاقتصاد/عبيد عبد الهادي
- ازمة الصناعة العراقية ومحنة الصناعيين وسياسة الحكومة التجارية/د.كاظم حبيب
- رؤية أولية للحوار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اقليم كردستان العراق وسبل معالجتها
- /د.كاظم حبيب
- دراسات في التخطيط الاقتصادي/د.كاظم حبيب
- ازمة التنمية في العراق وسبل مواجهتها/د.فلاح خلف الربيعي
- الصناعة والكهرباء-ازمة في ازمة/حسين ناصر الهلالي
- وثائق المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي
- الصناعة في خطر/رياض عبيد سعودي
- المشاريع الصغيرة في العراق/نبيل جعفر عبد الرضا
- استراتيجية التصنيع في العراق/عادل فرنسيس توماس
- دور الطاقة الاستيعابية للاستثمار في التنمية الاقتصادية/احمد ابراهيم العلي
- دور القطاع الصناعي الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي/د.حسن فياض
- الدور الاقتصادي لنشاط القطاع الخاص في العراق/يوسف عفتان الراوي
- الدولة والقطاع الخاص في العراق / عماد عبد اللطيف سالم
- الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة(2000 – 2010)/فوزي حسين محمد و نشأت صبحي يعقوب.
- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به/كريم عبيس العزاوي
- خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة 2007/ حسام الدين زكي بنيان
- استقلالية البنك المركزي العراقي و القطاع المصرفي الخاص/ اديب قاسم شندى و محمود المرسومي
- خصخصة القطاع العام في العراق - الاسباب والنتائج المتوقعة / باقر الجبوري
- دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الزراعي في العراق / اسماء جاسم محمد
- تفعيل دور نشاط القطاع الخاص في مجال التمويل السكني / جمال باقر مطلق
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك / ستر البياتي
- اثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي في العراق / قصي الكليدار وآخرون
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"/ عبد الله الشاوي
- توظيف الصناعات الحرفية المحلية في تنشيط القطاع السياحي في العراق - دراسة نظرية/ ثامر الحيايلى
- القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية - ما العمل؟ / عبد الكريم جابر شنجار
- القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الإنتاجية - دراسة اقتصادية قياسية/عبد الكريم عبد الله
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص في ضوء أحكام القانون الجزائي العراقي والدولي / زين العابدين عواد كاظم
- دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003/ محمد صالح حمد علي
- اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول/ سالم عبد الحسن رسن
- الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين..تطور ام تقهقر/د.محمد علي زيني
- الاقتصاد العراقي/د.عباس النصراوي
- تحديات الإصلاح الاقتصادي / حسين محمد علي كبة
- الصناعة العراقية وانتكاساتها/فتخار الدباغ
- اشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق... استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي؟/د.مظهر محمد صالح
- بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقية - الاجتماعية بعد 2003/د.صالح ياسر
- الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011 – 2014/د.كمال البصري

- الاقتصاد العراقي الاسرع نموا في العالم باتجاه مفترق طرق/د.كمال البصري
- التطور الصناعي في العراق/د.صباح الدرة
- احتدام الجدل حول الخصخصة في العراق/علي العلق
- الاستثمارات ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية / احمد جويد
- سياسة تشويه و الغاء المنجزات الاقتصادية لثورة 14 تموز واحتضان امراض ..د.محمد علي عوض
- الطبقات الوسطى العراقية التي تولد ولا تولد ... والتراكم الحضاري المبّد / فالح عبد الجبار
- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 / وزارة التخطيط
- المشهد الاقتصادي في العراق / د.حسن لطيف الزبيدي
- مناطق الصناعة في العراق / سميرة الشماخ
- التصنيف الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة الانبار / مها سعدي خلف
- تحقيق الانتاج وانعكاساته المستقبلية على واقع الصناعة في العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
- الاختيار الاستراتيجي لنظام التخطيط والسيطرة على الانتاج لنظامي (MRP، OPT) في قطاع الصناعة الهندسية/ عقيلة مصطفى الاثروشي
- ملامحة نماذج التخطيط الاجمالي لبينة التصنيع في العراق وتقويم ادائها بالتطبيق في الشركة العامة للصناعات الجلدية / رعد الطائي
- نريد التمتع بميزاتية العراق لا بديمقراطيته / جاسم محمد كاظم
- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث / صبري زاير السعدي
- الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985 / د. محمد علي عبد الكريم الماشطة
- القطاع العام وفاق التطور الاشتراكي في العراق/د.صفاء الحافظ
- طاوله مستديرة لمناقشة واقع الصناعة الوطنية العراقية/الثقافة الجديدة/العدد 345
- التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية في العراق 2003 – 2010/سلسلة قضايا فكرية/الحزب الشيوعي العراقي/العدد 11
- القطاع الصناعي- الواقع والطموح/قيس عباس جبر الزبيدي
- المعوقات التي تجابه شركات القطاع الصناعي المختلط وسبل معالجتها / احمد توفيق
- تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص / تحديد المعوقات(التحديات)والفرص لتمكين بيئة الاعمال وعمل مؤسسات القطاع الخاص في محافظة اربيل / برنامج التنمية الاقتصادية في العراق / الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID – TIJARA.
- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد العراقي / احمد عمر الراوي
- برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق/ثريا الخزرجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 .. الواقع والتحديات/خضير عباس الندوي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل / احمد الناصح
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة / اسعد جواد كاظم
- استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق / محمد المعموري و ثامر العاني
- الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق / سندس جاسم و موسى خلف عواد
- الصناعات الصغيرة، قاعدة للتنمية في ظروف الحصار الاقتصادي / محمد الهيتي
- تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق/ محمود صالح عطية
- الاكتتاب المغلق بأسهم الشركة المساهمة الخاصة / رواء النجار وزينة الصفار
- أهمية الدور الاقتصادي للأسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للأوراق المالية / كريم عبد النبي
- الآزمة السياسية الراهنة تحبط همة الشركات المساهمة في البورصة/د.عودت ناجي الحمداني

- آثار المتدفقات الصناعية في تلوث المياه القريبة من نقاط التصريف في محافظة البصرة / وصال فخري حسن وآخرون
- مصادر التلوث الصناعي للأنهر العراقية/حيدر محمد عيسى
- نحو رؤية اقتصادية لتكاليف التلوث البيئي/د.علي حنوش
- التلوث الصناعي في بغداد...ما هو الحل؟/د.هاشم عيود الموسوي
- تحليل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشاريع معالجة النفايات المحلية الصلبة بالمدن العربية(تطبيق ميداني على مشروع مقترح في جمهورية العراق)/حسن مظفر الرزق
- المخلفات الصناعية وإعادة تدويرها/د.عبد اللطيف محمد ابو العطا
- الصناعات البلاستيكية وسلامة البيئة/اوزجان يشار
- التلوث في بلاد الرافدين:المسببات والأخطار / د. مثنى عبد الرزاق العمر
- صناعة إنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة / د. كفاية عبد الله العلي
- واقع وتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق / خلود موسى عمران
- الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق / عبد العزيز محمد حبيب
- التنبؤ بإنتاج الطابوق في العراق / ازهار سلمان زامل و نرجس هادي رهيف
- العراق ينفق مليار دولار سنويا لاستيراد الاسمنت/ ناصر ادريس مهدي المدني
- تدهور الصناعات الجلدية في العراق/عامر عيود الشيخ علي
- حقائق عن الاتصالات في العراق/رشيد السراي
- شركات الاتصالات – الانترنت والموبايل – وخفاياها / يوسف علي خان
- المستهلك والهاتف النقال/محمد شريف ابو ميسم
- الحماية القانونية لمستخدمي الهواتف النقالة/اقدس رشيد وآمال حسوني.
- بحث عن النظام القانوني لعقود الهواتف النقالة/د.هالة صلاح الحديثي.
- المسؤولية المدنية الناجمة عن اساءة استعمال اجهزة الاتصالات الحديثة.
- العراق- المبادرة العربية لانترنت حر/غسان شمخي
- ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق / طالب عبد الجبار
- الطبقة العاملة العراقية – التكون وبيداتيات التحرك/د.كمال مظهر احمد
- المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق/علي جاسم العبيدي و ماهر صبري درويش
- واقع ومقومات صناعة الدواجن وانعكاساتها على اسعار البيض والدجاج في العراق للمدة من 2000 – 2009 دراسة تحليلية/سلام نعمة محمد علي.
- اهمية صناعة الدواجن/صلاح الكفيشي.
- صناعة الدواجن في العراق/منى الموسوي.
- الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط/سلمى الشبلوي.
- دراسة مسحية لملاح الطعام المنتج في العراق/طلال خالد حسن.
- مشكلات انتاج وتسويق التمور في العراق/دراسة استشارية/فريق عمل: كاظم حبيب، منيب السكوتي، عبد الوهاب حميد رشيد
- المرود الاقتصادي لصناعة التمور/ سهى الشخلى
- تحليل اقتصادي لواقع انتاج واستهلاك قصب السكر وبنجر السكر في العراق/زحل الحسيني وآخرون.
- توقعات انتاج واستهلاك قمح الخبز في العراق باستخدام نموذج اريما للاعوام 2007 – 2016/عائدة فوزي احمد و محمد عبد ابراهيم

- واقع انتاج محصولي القمح والرز في العراق واثره على مستقبل امنه الغذائي/محمد حسن رشم.
- التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت – دراسة في جغرافية الصناعة/محمد عباس مجيد.

- اساسيات صناعة الالومنيوم من الخردة في العراق/عدنان ابراهيم الجرجري.
- صناعة الشخاط في العراق وامكانية التصدير للاسواق الخارجية / نهلة يحيى نزهت
- دراسة في صناعة الاحذية/صيري عبد الكريم حاتم
- الصناعات النسيجية في مدينة بغداد/ ندى الحمداني
- الصناعات الخشبية ومنتجاتها في مدينة بغداد / محمد العاني
- التقييم الاقتصادي لصناعة الغزل والنسيج في العراق / يحيى الكاتب
- تقويم المعايير المستخدمة في الاحصاءات الصناعية / ابراهيم جواد كاظم
- اثر الغش في احداث الخسائر الاقتصادية في قطاع البناء العراقي/ خليل اسماعيل ابراهيم
- المردود الاقتصادي لمزارع انتاج محصول القطن في محافظة بغداد للموسم الزراعي 2009/زحل الحسيني و عامر السوداني.
- دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق للمدة (1995 – 2007)/ د.محمد علي جاسم و عامر بولص.
- الجدوى الاقتصادية لمشروع انتاج النباتات الطبية في مدينة الموصل/ هناء سلطان داود وآخرون.
- الصناعات الطبية في محافظة البصرة/د.كاظم الاسدي و راشد الشريف.
- تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة(2002 – 2007)دراسة تحليلية مقارنة/د.عبد الغفور المعماري و حافظ المولى.
- تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة 1980 – 1999/زيد الجبوري.
- انتاجية المواد في المنشأة العامة للخياطة/سعدون الطائي وجورج الحلبي.

* خبير استشاري في الطاقة الكهربائية و اعلامي و ناشط سياسي و حقوقي.

بغداد

2013/3/31